وقفة في كتاب نحو التيسير للأستاذ الجواري

سهى كناوي حسن
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة ذي قار

التمهيـد

1- مفهوم التيسير :

التيسير لغة يراد به السهولة ، يقال : ولدت المرأة ولداً يَسَراً أي في سهولة ، كقوله سَرَحاً ، وقد أيْسَرَتْ ، ... ويسرتِ الناقةُ : خرج ولدها سرحاً . ويَسَّرَ الرجل سَهُلَتْ ولادةُ إبله وغنمه ولم يعطب منها شيء ، والعرب تقول : قد يَسَرَتِ الغَنَمُ إذا ولدت وتهيَّأت الولادة. ويَسَّرتِ الغنم : كثرت وكثر لبنها ونسلها ، وهو من السهولة ، واليُسْرُ واليَسارُ واليَسْرةُ ، كله : السُّهولة والغنى ، وتيسَّر الشيء ، واستيْسَرَ تَسَهَّل ، واستيسر استفعل من اليُسر ، أي ما تيسر وسَهُلَ ، ويَسَّرَه هو : سَهَّله[i] .

أمّا اصطلاحا فقد تباين المراد من التيسير عند باحثينا المحدثين ، فالجواري يرى أنَّ التيسير لا يعني التسهيل والاختصار فهذا جزء من التيسير وجانب من جوانبه ولابد أن يتسع موضوع التيسير ليشتمل على تغيير في دراسة العربية بالنسبة للمتخصصين ، تغييراً يصل بين علومها وينتهي إلى فهم واع عميق وتذوق صحيح سليم[ii] .

ورأى الدكتور حلمي خليل أنَّ التجديد والتيسير والإصلاح كُلُّها مصطلحات أطلقت منذ العقد الثالث من القرن العشرين ويراد بها أولاً : ناحية علمية ، فيها يعاد النظر في وصف القدماء للنظام النحوي للغة العربية دون بقية النظم اللغوية الأخرى ـ الصوتية والصرفية والدلالية ـ وثانياً : ناحية عملية ، وهنا يُعاد تصنيف القواعد النحويّة في إطار وصف القدماء لها وبمصطلحاتهم وتقسيماتهم[iii] .

أمّا الباحث عبد الجبار القزّاز فقد ذهب إلى أنَّ المراد بالتيسير هو ((عرض جديدٌ للدراسة اللغويّة وإصلاح شامل لمنهجها من غير أن يمسَّ ذلك أصول النحو))[iv] ، وهذا ما علينا التزامه ؛ لأنَّا لابُدَّ أن نميز التيسير من غيره من الأفكار ، فعرض الموضوعات النحويّة عرضاً جديداً ينسجم مع قدرات المتعلمين لإيصال المادة العلمية يكون تيسيراً ، أمّا تخصيص باب أو دراسة مستقلة عن غيرها ليسهل الرجوع إليها فإنَّ هذا العمل لا يفيد القارئ أو المبتدئ ، وإنما يفيد منه المتخصص[v] .

2- محاولات التيسير النحوي

مَرَّ التيسير النحوي في القرن العشرين بمراحل عديدة ، كانت المرحلة الأولى تمثلها دعوات التيسير ، وهي محاولات جزئية تلقي الضوء على جانب من جوانب التيسير ، يمثل هذه المحاولات محاولة سلامة موسى في كتابه (البلاغة العصرية) ، إذ وجد الداء في اللغة نفسها قال : ((إنَّ الداء الأصيل في اللغة العربية هو الكلاسيّة التليدية . وهي لذلك لا تكتسب طريقاً لأنَّها قانعة بتليدها وهذه الحال يجب أن لا نرضاها نحن ، لأنَّها تحول دون أن تكون أمّة عصرية))[vi] ، وصرح أنَّ اللغة العربية لا تعبر عن العصر ، قال : ((إن اللغة عند زكي مبارك وابن عرب والحكومة المصرية ليست لغة الديمقراطيّة والأتومبيل والتلفزيون بل هي لغة القرآن وتقاليد العرب))[vii] ؛ لذا دعا إلى إلغاء الإعراب ، وإحلال العاميّة محل الفصحى ، واتخاذ الخط اللاتيني[viii] .

إن الدعوة للعاميّة قضية خطيرة بدأ الاهتمام بها من قبل المستشرقين رغبة منهم في دراسة الشعوب الإسلامية ، يدفعهم لذلك دوافع استعمارية لتحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية ... ولنشر أفكار علمانية يحارب بها الدين الإسلامي ، لذا كان الاهتمام بالعاميّات وتفضيلها على الفصحى ، ثم سرت عدوى الاستشراق فأصابت الكُتاب العرب المتأثرين بالغرب[ix] .

كانت دعوة سلامة موسى في مصر وإذا علمنا أن سلامة هذا كان صليبيا مشككاً لم نستغرب ما دعا إليه بصيغة العصريّة[x] .

ثمّ أخذت هذه الدعوات صدىً واسعاً فوجدنا مثيلاتها في لبنان منها دعوة الخوري مارون غصن ((ومن بني جلدته رجل آخر هو أنيس فريحة))[xi] . وفي المغرب العربي محمد عزيز في كتابه (تأملات في اللغة والنحو) طالب بلغة ذات طابع شعبي ، ووجد أنَّ تخلفنا في لغتنا ؛ لذا طالب فيه بلغة حيّة ، لأنَّ اللغة العربية لغة مكتوبة ومجمدة[xii] ، والحل عنده يكون بإحلال العاميّات .

إنَّ هذه الدعوات الداعيّة إلى إحلال العاميّة محل الفصحى دعوات مغرضة لا يمكن أن نصفها بالإصلاح ؛ لأنَّها الهدم ذاته ، والإصلاح اللغوي لا يتحقق إلّا في إطار الفصحى .

وإنَّ الهجوم على الفصحى إنما هو هجوم على لغة القرآن[xiii] ، وإنَّ الدعوة إلى العاميّة أمر مرفوض ، وأمّا دراستها فلا ضير فيه ، إنَّه يكشف لنا عن ظواهر اللغة الغامضة ، ويوضح لنا الصلة بينها وبين الفصحى[xiv] .

أمّا الدعوة إلى إلغاء الإعراب فمثلها مثل الدعوة إلى العاميّة ، يقف إلى جانب سلامة موسى في هذه الدعوةإبراهيم أنيس ، في كتابه (من أسرار اللغة)[xv] ، وأنيس فريحة الذي يقول إن الإعراب زخرف كلامي أو هو جزء من موسيقى اللغة[xvi] . وهذه الدعوات هي صدى لدعوات المستشرقين أيضاً ، يؤيد ذلك أقوالهم ، قال (يوهان فك) : إنَّ الإعراب حلية فارغة ومسحة زائفة من الفصحى ، لذا فالتحرر من الإعراب قرينة أكيدة على العربية المولدة[xvii] . وليس الأمر كذلك ؛ لأنَّ الحركات دوال على معانٍ[xviii] ، وللردِّ على أصحاب هذه الدعوات نذكر ما صرح به (جول فرن) مشيداً باللغة العربية ، قال : ((إنَّها لغة المستقبل، ولا شك أنَّه يموت غيرها وتبقى حيّة حتى يرفع القرآن نفسه))[xix] .

ثم ظهرت بعد هذه الدعوات محاولات شاملة أو اتسمت بالشمول وهذه هي المرحلة الثانية للتيسير النحوي ، وفي هذه المرحلة نجد أمامنا اتجاهين : الأول : انطلق من تراث الأمة يستلهم منه جديدة ، ممثلا بمحاولة الأستاذإبراهيم مصطفى ، ومحاولة الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ومحاولة الدكتور مهدي المخزومي .

تعدُّ محاولة الأستاذ (إبراهيممصطفى) أول محاولة معاصرة في تيسير النحو ؛ لاستنادها إلى المنهج المحدد والرؤية الواضحة لما اتسمت به من جدة وجرأة ولولا ذلك لما وجه إليها الباحثون النقد ، قيل عن الأستاذ (إبراهيم مصطفى) : ((كاد الرجل يكون مدرسة لكثرة من تحدث عنه ، ولكثرة من صرح بانتساب تفكيره إليه))[xx] . لقد كان هدف الأستاذإبراهيم مصطفى في كتابه أن يغير منهج البحث النحوي في اللغة العربية[xxi] ، وقد أقام محاولته على أساسين هما : الأول : تنقية النحو من آثار الفلسفة والمنطق المتمثلة بنظرية العامل ، وما يترتب عليها من اختلاف العوامل والمعمولات إلى التوغل في التعليل على حساب المعنى ، فقد رأى أنَّهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة من ذلك ما ذهبوا إليه في باب المفعول معه ، مثل كيف أنت وأخوك ؟ ، يجوز فيه النصب والرفع على العطف[xxii] .

الثاني : توسيع دائرة الدرس النحوي ، فطالب بدرسٍ وافٍ لأحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة بما له صلة بالمعنى وأشار إلى أنَّ هذا مذهب عبد القاهر الجرجاني ؛ لذا أراد إحياء مذهبه[xxiii] .

واستنادا إلى هذين الأساسين صنّف أبواب النحو وفق الآتي :

1- حركات الإعراب دوالٍ على معانٍ

2- للأعراب في العربية علمان ، الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة والفتحة ليست علامة الإعراب ، وهنا خالف ما قاله أولا من أنَّ حركات الإعراب دوال على معانٍ، أمّا قوله : إنَّ الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يلجأ إليها العربي عندما لا يكون هناك إسناد أو إضافة فهذا الرأي مردود ؛ لأنَّ أخف من الفتحة السكون وهذا ما يراه علماء العربية[xxiv] ، فكان الأجدر أن تسكن الكلمات ولا تفتح .

وأيضاً رُدَّ عليه بأنَّ النصب علم الفضلة أو علم المفعولية[xxv] .

أمَّا ذهابُهُ إلى أنَّ النحاة لم يراعوا المعنى وجعلهم الإعراب حكماً لفظياً خالصا[xxvi] فمردود ، لأنَّ النحاة نصوا على أنَّ الحركات دوالٍ على معانٍ ، ذكر الزمخشري : ((القول في وجوه إعراب الاسم هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية ... والنصب علم المفعولية ... والجر علم الإضافة))[xxvii] ؛ لذا هو ((أمات جزءاً كبيراً من النحو ولم يحييه بقوله الفتحة ليست بعلامة إعراب ؛ لأنَّ المنصوبات تشمل ثلثي النحو))[xxviii] .

3- لا توجد علامات أصلية وأخرى فرعيّة للإعرابفالأسماء الستة وجمع المذكر السالم تكتب بحركات طويلة (على صورة الحرف) ، وشذَّ عن ذلك إعراب المثنى ، وصرح بأن هذا الذي قرره مذهب أبي عثمان المازني[xxix] . وكذلك ما قرره في فتحة الممنوع من الصرف فذهب إلى أنها حركة بناء لا إعراب وصرح أنَّ هذا رأيٌ لأحد النحاة ولم يسمِّه[xxx] ، ومن هنا نجده يتابع غيره .

4- التوابع عنده هي النعت والبدل ، والنعت يُدخل فيه خبر المبتدأ ؛ لأنَّه تابع له ، وادخل في البدل عطف البيان والتوكيد[xxxi] .

5- التنوين علامة التنكير ، وهذا الرأي قُوبل بنقد شديد فقد ردَّه الدكتور فاضل السامرائي بقوله : ((ونحن نرى في الآية الواحدة جملة أعلام بعضها منصرف وبعضها ممنوع من الصرف وذلك نحو قوله تعالى ((إِنَّاأَوْحَيْنَاإِلَيْكَكَمَاأَوْحَيْنَاإِلَىنُوحٍوَالنَّبِيِّينَمِنبَعْدِهِوَأَوْحَيْنَاإِلَىإِبْرَاهِيمَوَإِسْمَاعِيلَوَإِسْحَاقَوَيَعْقُوبَوَالأَسْبَاطِوَعِيسَوَأَيُّوبَوَيُونُسَوَهَارُونَوَسُلَيْمَانَوَآتَيْنَادَاوُودَزَبُوراً)) ((النساء163))، فهل يصح أن يقال : إنَّ بعضهم منكرٌ وبعضهم معرّفٌ ؟ هل يصح أن يقال : إنَّ (نوحاً) نكرة لا يراد بهِ واحدٌ معينٌ و(إبراهيم)، و(إسماعيل) معرفتان ؟))[xxxii] ، إن الذي دفع إلى الاعتقاد - (ان التنوين علامة التنكير) - ربطهم التنوين بوظيفة نحويّة دلالية هي التعريف والتنكير ، وكان الأولى أن ينظر إلى وظيفة التنوين النحويّة الإعرابية ، فلا دلالة للتنوين على التنكير[xxxiii] ، لأنَّ التنوين علامة التمام النحوي في الاسم وإنه ليس به حاجة إلى ما يليه ليتم[xxxiv] ، فالتنوين يمثل صفة نحوية داخلية في الاسم تدفع به في النظام الإعرابي إلى تقبل العلامات الإعرابية تكون كاملة في التمكن وناقصة في اللاتمكن الذي يظهر على هيأة نقص ما في ذلك الإعراب ، ويكون التنوين ههنا مصاحبا للإعراب الكامل وحده[xxxv] .

ومن هنا قيل : إنَّ المحاولة لا تجد فيها جديداً على الرغم من ادعائه التجديد ؛ لأنَّ أهم ما جاء به يتصل بإلغاء نظرية العامل وهو قديم[xxxvi] ، والجديد يكون بالرأي الجديد لا بالرأي القديم[xxxvii] .

كما أخذ عليه قصره المحاولة على دراسة إعراب الاسم[xxxviii] ، وقد رُدَّ هذا المأخذ[xxxix] ، فهو لم يكن غافلا عن ذلك لقوله : ((آثرت أن أرسل هذا البحث خاصاً بإعراب الاسم))[xl]، وكان ينتظر من الدارسين من يشجعه على إكمال المحاولة فبقيَ دون تحقيق ذلك .

وليس لنا أن نبخس جهد الأستاذ الفاضل ، فهو صاحب الخطوة الأولى في التجديد والإحياء[xli] ، ومحاولته قد نبهت الباحثين على التيسير ، وكانت سببا في ظهور كتب كثيرة مدارها التيسير النحوي[xlii] ، ولعلّ أهم كتاب ظهر منطلقا من محاولة الأستاذإبراهيم مصطفى كتاب (نحو التيسير) للأستاذ الجواري وفيما يأتي وقفتنا في كتاب الأستاذ الجواري :

هدف الدكتور الجواري في كتابه (نحو التيسير) هو : تفهم أصول النحو العربي وربطه بأساليب البحث العلمي[xliii] ، فذكر أنه يستهدي في هذه الدراسة بالأستاذإبراهيم مصطفى[xliv] ، فقد رأى الجواري ((أن البحث في اللغة نحوها وبلاغتها وسائر علومها ليس إلّا بحثاً استنباطياً يقوم على الملاحظة والاختيار واستخلاص النتائج من مادة البحث . ولا سبيل الى فرض الفروض وتصور النظريات ثم تطبيقها على تلك المادة بعد ذلك))[xlv] . ومن هنا رفض الاحتكام إلى المنطق والفلسفة ورفض الشواهد الشعرية المتكلفة لغلبة الشواذ والضرورات فيها ، وطالب بتمثل النص القرآني في الدراسة لأنّه لا يخضع للضرورة ولا تكلف فيه ولا وعورة ، ثم يؤخذ بما جمعه الرواة من الشعر للعصور التي اتفقوا على صحة الاحتجاج بها[xlvi] .

وقد تمخض عن دعوته هذه كتابه (نحو القرآن) ثم وجدنا عددا من الباحثين يدعون الى تمثل القرآن الكريم والاحتكام إليه في بناء القواعد ، من هؤلاء : الدكتور إبراهيم السامرائي[xlvii]، والدكتور أحمد مكي الأنصاري[xlviii] ، والدكتور عبد العال سالم مكرم الذي رأى أن يعتمد القرآن وقراءاته لتيسير النحو وتسهيل تعلم العربية[xlix] . دعا الدكتور الجواري إلى نبذ النظرة السطحيّة في موضوع العامل والاهتمام بمعنى العمل في النحو ، فعنده أن لا ضير من البحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره فهذا العمل ليس عملا عقيماً على الإطلاق ، ولا معدوم الفائدة ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية ، واهتمَّ بالتعليل المنطقي الذي لا يرتبط بواقع اللغة[l] . ولأجل هذه الأقوال وجهت له التهم في اضطراب الرأي في قضية العامل[li] ، وإنه وقع ((في تناقض بين ما دعا إليه وما أخذ به في دعوته إلى إلغاء فكرة العامل

، دعا متأثراً بالأستاذإبراهيم مصطفى إلى إلغاء هذه الفكرة لكنه عدل عن ذلك في مواضع متعددة من كتابيه (نحو الفعل) و (نحو القرآن) ، فمن ذلك قوله بالعوامل في الفعل المضارع وتعدّى الفعل ولزومه))[lii] ، ولكن الدكتور نعمة رحيم العزاوي يرى أنَّ محاولته قامت على محاولة الأستاذإبراهيم مصطفى أي إلغاء نظرية العامل[liii] ، لكن من يقرأ قوله : ((وليس كلام النحاة عن العامل لغواً كله ، فإن فيه ومضات تدل على أن هذا الجفاف بل الجمود في تناوله أمر لا يؤخذ على إطلاقه بل ينبغي أن يلتمس مصدر تلك الومضات وأن يتعرف على أصولها ويكشف عن منشئها))[liv] ، ويقول : ((أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام))[lv] ثم قال : ((وأولى ما في موضوع العامل بأن يطرح وينبذ هذه النظرة السطحية الآلية التي تحاول أن تجد لكل مرفوع رافعاً ، ولكل منصوب عامل نصب ولكل مخفوض عامل خفض))[lvi] ، ثم ذهب إلى أن الدارس أو الباحث ((كثيراً ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه ، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها . وذلك ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى صده أو الوقوف في وجهه ، بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في التعليم أن يهمل ويترك ، وإنما تقتضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى يكون سببا يربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس)) ثم انتهى إلى أنَّ ((البحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملا عقيماً على الإطلاق ، ولا معدوم الفائدة بحد ذاته))[lvii] . وهذه الأقوال تؤكد أنه لم يدع إلى إلغاء العامل وإنما دعا إلى إلغاء النظرة السطحية الآلية فيه ، فأكد على المعنى ويكون موضع العناية والاهتمام ، وقد كان قال : ((ومهما يكن من شيء فان البحث في العامل ، بالنسبة للمتخصصين الذين يعنيهم على أن يقفوا على تطور الفكرة عند النحاة ، أمر لا يخلو من فائدة بل إن له من بعض الوجوه فائدة لا تنكر))[lviii] ، فليس في هذه الأقوال دعوة إلى إلغاء العامل وان كان قال أيضاً : ((وحقاً أن موضوع العامل في الإعراب هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه وعن واقع وظيفته في النحو))[lix] ، لكنه أكد ((أن المعنى الذي أريده للعامل إنما أريد أن يكون واضحاً في أذهان من يتصدون للتدريس قبل كل شيء لأنه يحتاج إلى جهد لا قبل به للدارسين))[lx] ، لذا نجده يؤكد على معنى العمل في النحو ، ,ان يكون الاهتمام بالمعاني التي تكون عليها الألفاظ ـ ولا سيما الأسماءوالأفعال ـ أولى ما في موضوع العامل ، لأن الإعراب مظهر للمعاني ، فالإسناد معنى مظهره وعلامته الرفع ، والإضافة معنى كذلك يكشف عن نفسه بالخفض أو الجر ، وهكذا باقي المعاني))[lxi] ، وعلى هذا نعرف الخطأ الذي وقع فيه من نسب إليه اضطراب الرأي في قضية العامل[lxii] .

جديد محاولة الأستاذ الجواري :

1- الرفع علم الإسناد ، وذكر أنَّ الأستاذإبراهيم مصطفى قصر الإسناد على الضمة ـ وهي حقاً علامة الرفع الأصلية ـ ولولا ذلك لجاء مذهبه مطابقاً الحقيقة[lxiii] .
2- النصب مرتبة وسطى لها ثلاثة معانٍ[lxiv] :
   أـ المفعولية
   ب ـ الوصف أو البيان أو التوكيد ، والحال والتمييز والمفعول معه ، والمستثنى بإلّا .
   ج ـ المعنى السلبي ، وهذا يمثل الاسم الواقع في مكان يستغني به الرفع لو انفرد بالإسناد مثل خبر كان وأخواتها ، واسم (إنَّ) وأخواتها .
3- الخفض عنده علم الإضافة والمفعولية غير المباشرة أو غير الصريحة ، يمثل ذلك الأسماء بعد حروف الخفض ، أمّا المفعول غير المباشر فهو الاسم المتأثر بقيد بمعنى الحرف كالظرف والاستعلاء والملك ونحو ذلك[lxv] .

المآخذ على المحاولة :

إنَّ أوَّلَ مأخذٍ على المحاولة هو الطعن على علماء العربيّة ، ولاسيما سيبويه ، يقول الأستاذ الجواري : ((والقوم في الغالب أعاجم مستعربون ، وشيخهم وأولهم سيبويه فارسي تعلم العربية على كبر))[lxvi] ، وعلى هذا الأساس رأى الأستاذ الفاضل أن أبواب النحو مصطنعة ، ومن هنا كانت محاولتهم في استقصاء تراكيب العربية استقصاء التصور لا الاستنباط ، محاولة عقيمة[lxvii] .

ولا أرى في هذا القول من حقيقة غير التجني على العربية وعلمائها ، وهو في أحكامه لا يعتمد على كتب الأوائل مثل كتاب سيبويه ، أو (المقتضب) للمبرّد ، أو (معاني القرآن) للفراء ، ومن هنا كانت تلك الأحكام يعوزها الدليل ويجانبها

الصحة ، وهو في أحكامه يعتمد القوال المتأخرين كابن عقيل وشراح الألفية ، أو الانباري في كتاب الإنصاف ، لذا خالفت أحكامه واقع الحال عند النحويين الأوائل .

والحق أن سيبويه وما تركه لنا في كتابه يمثلان قيمة عظيمة لا املك أنا مهما تحدثت عنه إيفاء حقه ، والباحث في العربية وعلومها يعرف أنه لا توجد قضية ترتبط بالنحو أو الصرف أو الصوت ، أو أي موضوع له صلة بالدلالة والتركيب ، أو أي علم من علوم العربية إلّا والمرجع فيه كتاب سيبويه ، وإذا أراد باحث أن يتعرف علم الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن سبقه من العلماء أمثال الحضرمي ، وأبي عمرو بن العلاء ، والأخفش الكبير ، ويونس بن حبيب وغيرهم من علماء العربية ـ الذين لا نجد لآرائهم مصدرا غير الكتاب ـ رجع إلى كتاب سيبويه يستمد منه الآراء ، ويستعين به على فهم علوم العربية ، وليس لنا أن نقدح بعلماء العربية الذين انحدروا من أصول غير عربية فديننا قد أذاب الفوارق العرقية والقومية وجعل الانتماء لهذا الدين وبه كان فخر الأمم والأقوام من مختلف القوميات ، لذا امتدت رقعة الإسلام من الصين شرقا وحتى الأندلس غربا ، ساعد على ذلك ما كان الرسول (ص) يربيه في الإنسان من مقولات وتعاليم ، يقول الرسول (ص) : ((ليست العربية من أحدكم بأبٍ أو أمٍ وإنما العربية اللسان فمن تكلم العربية فهو عربي))[68] ، ويقول الرسول الأكرم (ص) : ((المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يدٌ على من سواهم ...)) [69] ، فالنبي الكريم(ص) جعل المسلم كفؤاً ولم يقل العربي كفؤاً للعربي وبهذا ذابت الفوارق ، ومن هنا كانت اللغة العربية لغة العقيدة ، وليست لغة الجنس [70] لذا فمقولة الأستاذ الجواري السالفة الذكر لا تخدم العربية ولا دارسها في شيء ، ولا يمكن أن نعد ما قاله من باب إظهار الحقائق لأنَّ فيه ما فيه من التجني ، فما صرح به إساءة للعربية أولاً ولعلمائها ثانية * .

أما قوله : ((إنّ النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء الذين يعتدَّ برواية شعرهم نظرة تقرب من التقديس والرهبة ، ولا يجوز أن يتصور أحد صدور الخطأ عن أحدٍ من أولئك الشعراء))[71] ، وأعطى مثلا على ذلك قصة ابن أبي إسحاق الحضرمي مع الفرزدق في بيت شعره[72] :

وعضُّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلّا مسحتاً أو مجلّفُ

مشهورة ، إذ عطف المرفوع (مجلف) على المنصوب (مسحتاً) ، فساله الحضرمي: علامَ رفعت (مجلف) فأجابه الفرزدق : على ما يسؤوك وينؤوك .

والحق أن سؤال الحضرمي الفرزدق في هذا البيت بالذات كان على طلب الفهم ، لأنَّه يرى للرفع وجها ، والرفع جائز ولا غبار عليه ، وهو لم يقصد تلحين الفرزدق ، وما جرى بينهما ربما كان من قبيل المزاح إلّا أن الرواة حملوا الرواية الجانب الجدي ، وتصورا الحكاية مقصودة فلحنوا الفرزدق ، وقد تكون الرواية من نسج خصوم الشاعر من المعاصرين له[73] ، وقد أجاز العلماء ـ مثل أبي عمرو بن العلاء (154هـ) في إحدى الروايتين ـ الرفع على الفاعلية ، كما أن يونس بن حبيب (182هـ) أكد رواية الرفع وحققها عن طريق رؤبة .

والفرزدق ممن يستشهد بشعره في النحو واللغة وهو على وعي بما قاله لقوله : (علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا)[74] ، فلابدَّ أن يكون لها وجهاً في العربية ، وهو : أن ((العرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاول بالمدح أو الذمّ ، فيرفعون إذا كان الاسم

رفعا ، وينصبون بعض المدح ، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبعٍ لأوّل الكلام))[75] من ذلك قول الخرنق[76] :

لا يبعدن قومي الذين هُـمُ سُمُّ العُداةِ وآفة الجـزرِ
النازليـن بكـلِّ معتـركٍ والطيبين معاقـدَ الأزُرِ

وقول الشاعر[77] :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
وذا الرأي حين تُغَمُّ الأمـور بذات الصليل وذات اللَّجُم

ففي بيت الخرنق نُصِبَ (النازلين) و (الطيبين) على المدح وما قبلهما مرفوع ، وفي بيت الشاعر نصب (ليث الكتيبة) و (ذا الرأي) على المدح أيضاً والاسم قبلهما مخفوض ، لأنَّهُ من صفة اسم واحد[78] ، ومنه في القرآن الكريم قوه تعالى : ((والموفون بعهدهِم إذا عاهدوا والصابرين)) [البقرة : 177] .

فنصب (الصابرين) لأنها صفة (مَن) أول الآية ، قال الفراء : ((وإنما نصب لأنها من صفة اسم واحد ، فكأنه ذهب به إلى المدح))[79] .

ومثله قوله جل شأنه : ((لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة)) [النساء : 62] ، فنصب (المقيمين) على أنه نعت للراسخين ، فطال نعته ، والنصب فيه لأنه من صفة اسم واحد[80]

فهذه الأمثلة من العربية والقرآن الكريم تؤكد صحة ما قال الفرزدق ، وهو العالم باللغة، وله قراءات رواها عنه ابن خالويه في الشواذ[81] علاوة على ذلك فإن كبار النحويين من مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) ، وأحمد بن يحيى ثعلب (291هـ) ، وأبي علي الفارسي (377هـ) قد أجازوا الفرزدق ووافقوه على الرفع على أساس لم يدع بفتح الدال بمعنى لم يبقَ وعلى رواية نصب (مسحتاً)[82] .

ثم أننا لا نجد نظرة التقديس للشعر والشعراء التي يتحدث عنها الأستاذ الجواري ، يقول سيبويه في (باب ما يحتمل الشعر) : ((ويحتملون قُبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ؛ لأنَّه مستقيم ليس فيه نقض . فمن ذلك قوله[83] :

صَدَدْتِ فأطولتِ الصدودَ وقلّما وصــالٌ على طول الصدود يـدومُ

وإنما الكلام : وقلَّ ما يدوم وصالٌ))[84] ، لأنَّ (قلّما) لا يليه إلّا الفعل وقد تقدم (وصال) على الفعل (يدوم) ، فهذا بمنزلة المستقيم القبيح ؛ لأنَّه يضع اللفظ في غير موضعه[85] ، وأكثر من ذلك نجد سيبويه يعتمد في تحديد المستوى البلاغي القرآن الكريم والمأثور من كلام العرب وأمثالهم وشعرهم ، فهي النماذج التي يحتج بها على بلاغة الأساليب ، دليل ذلك قوله في إضمار الفعل المستعمل إظهاره[86] : ((وهذه حجج سمعت من العرب في مثل من أمثالهم : اللهم ضبعا وذئباً إذا كان يدعو على غنم رجل ...))[87] . وهو يحكم بضعف بيت أبي النجم العجلي[88] :

قد أصبحت أمُّ خيار تدَّعي علــيَّ ذنباً كلُّــه لـــم أصْنَعِ

فحكم سيبويه بضعفه ؛ لأنَّه لم يذكر علامة إضمار الأول ، والقياس كله لم أصنعه[89] ، يقول السيرافي : ((فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته في غير الشعر)) ، فـ ((إضمار الهاء إذا قلت : زيدٌ ضربت هو قبيح ومع قبحه هو جائز في الكلام))[90] ، فنعرف أن الحكم ببلاغة الأسلوب في هدي القاعدة النحوية يتساوى إزاءها الشعر وغيره[91] .

وفيما عرضنا يتضح :

أولاً : ان الجواري لم يكن موفقاً في اختياره الشواهد .

ثانياً : إن علماء العربية كانت لهم وقفات طويلة مع الشعراء في شعرهم يوضحون الجيد منه والضعيف فيه ، وما الذي يجوز وما الذي لا يجوز في الكلام وهو في الشعر ضعيف[92] .

ثالثاً : إن نحاة العربية اعتمدوا القرآن الكريم والمأثور من كلام العرب وأمثالهم وشعرهم وهذا يرد قوله : ((وقد كان على نحاة العربية أن يترسموا تركيب القرآن، وينحو نحوه فيجعلوه أساسا لنحوهم))[93] ، لأن اعتماد القرآن الكريم كان أساس عملهم وبه يهتدون ، وفضلاً على ما ذكرت سأورد أمثلة أخرى مما عند سيبويه وغيره ، من أمثلة ذلك عند سيبويه ما قاله في ترك إعمال أحد الفعلين : ((وممّا يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : وَالْحَافِظِينَفُرُوجَهُمْوَالْحَافِظَاتِوَالذَّاكِرِينَاللَّهَكَثِيراًوَالذَّاكِرَاتِأَعَدَّاللَّهُلَهُممَّغْفِرَةًوَأَجْراًعَظِيماًالأحزاب35} ، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه))[94] .

ويظهر أن المفاضلة عند سيبويه في الأوجه الإعرابية أساسها الأول القرآن الكريم في تحديد المستوى البلاغي[95] ، قال سيبويه في باب البدل : ((والرفع في هذا أعرف ... ومما جاء في الرفع قوله تعالى : ((وَيَوْمَالْقِيَامَةِتَرَىالَّذِينَكَذَبُواْعَلَىاللَّهِوُجُوهُهُممُّسْوَدَّةٌأَلَيْسَفِيجَهَنَّمَمَثْوًىلِّلْمُتَكَبِّرِينَ))(الزمر60) ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزَّرافة يديها أطول من رجليها))[96] .

وقد أشار سيبويه إلى أن البدل يكون على نية وضعه موضع المبدل منه ؛ لأنَّه المقصود بالحكم[97] ، ففي نحو رأيت القوم أكثرهم ، ورأيت بني زيد ثلثيهم : فهذا يجيء ((على أنه أراد : رأيت أكثر قومك ، ورأيت ثلثي قومك ... ولكنَّهُ ثنى الاسم توكيداً ، كما قال جل ثناؤه : ((فَسَجَدَالْمَلَائِكَةُكُلُّهُمْأَجْمَعُونَ))(الحجر :30 وص73) ، وأشباه ذلك فمن ذلك قوله عز وجلَّ : ((يَسْأَلُونَكَعَنِالشَّهْرِالْحَرَامِقِتَالٍفِيهِ)) (البقرة217)[98] .

هذا نزرٌ يسير ممّا عند سيبويه . أمّا الفراء فيقول في القرآن الكريم ((الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))[99] قال ذلك عند كلامه عن حسن الإضمار إذا عرف معطيا مثلا على ذلك قوله تعالى : ((يَطُوفُعَلَيْهِمْوِلْدَانٌمُّخَلَّدُونَبِأَكْوَابٍوَأَبَارِيقَوَكَأْسٍمِّنمَّعِينٍ))(الواقعة 17: - 18)ثم قال جل شأنه :((وَفَاكِهَةٍمِّمَّايَتَخَيَّرُونَوَلَحْمِطَيْرٍمِّمَّايَشْتَهُونَوَحُورٌعِينٌ))(الواقعة : 20 - 22). فاختار الفراء في (حور عين) قراءة الخفض ، قال : ((خفضها أصحاب عبد الله وهو وجه العربية وإن أكثر القراء على الرفع؛ لأنَّهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن فرفعوا على قولك : ولهم حور عين أو عندهم حور عين . والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله ، وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله))[100]، وكان قد ذكر أنَّه ((كثير في كلام العرب وأشعارهم وأنشدني بعض بني أسد يصف فرسه[101] :

علفتها تبنا وماءاً بارداً حتى شتت همَّالةً عيناها))[102]

فالمعنى في ذلك كما هو معروف ومن هنا حسن الإضمار في البيت السابق كما هو في الآية الكريمة ، قال النحاس : ((والخفض جائز على أن يحمل على المعنى ؛ لأنَّ المعنى ينعمون بهذه الأشياء وينعمون بحور عين ، وهذا جائز في العربية كثير))[103] .

ومنه قول الراعي النميري[104] :

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

وما ذلك بشيء سوى الإحاطة بما في العربية وموازنة القرآن بما في العربية ، ومن هنا لم يكن الأستاذ الجواري مصيباً فيما عرض من أمثلة ، وحكم به على علماء العربية ومن أخذ عنهم اللغة والشعر وذلك لأنّه لم يرجع في آرائه إلى كتب المتقدمين فكانت أحكامه هو أحكاماً متصورة تعوزها الدقة وينقصها الدليل والاستقصاء لا ما قاله النحويون .

أما قوله : ((وكان الأولى بهم أن يستنبطوا الصور العامة ويضعوا لها القواعد ولا يجتهدوا هذا الاجتهاد العقيم في تصور ما يمكن أن يقال أو يعبر به من التراكيب))[105] فهذا غاية التجني على علماء العربية .

ومما يؤخذ عليه قوله : ((فليس في التركيب العربي قاعدة ظاهرة يجري عليها تركيب الجملة وترتيب مفرداتها ، سواء في ذلك الجملة الاسمية والجملة الفعلية ما دام الإعراب في ظاهر الحال هو الضابطُ الذي يُعرب عن معاني الألفاظ المفردة ويدل على مكانها من التركيب ، وما سوى ذلك من تقديم أو تأخير أو ترتيب الألفاظ ترتيباً بعينه ، فليس من عمل النحوي في شيء ، وإنما هو من عمل ما يسمى علم المعاني))[106] ، فقد يبدو هذا الكلام سليما لمن ليس له دراية بدراسة العربية لكن المتخصصين بدراستها يعرفون مقدار التجني وراء هذه الأقوال ، فمن يطلع على (الكتاب) وحده يعلم أن الأبواب النحويّة تتوالى في أنواع وجوه التأليف المتتابعة فتتناول أنواع الكلم الوظيفية ومبانيها التحليلية ، ثم أن بناء الأبواب يكون في اتجاه تركيبي يكشف عن العلاقات بين أنواع الكلم في إسناد الفعل وإسناد الاسم والإسناد الذي يعتمد الأداة[107] ، وهذا التقسيم لا نجده عند من جاء بعد سيبويه من العلماء ، وما وجدنا المحدثين يتناولون هذه الأنواع الثلاثة ؛ لذا يحارون في الاسم المنادى وفي تقدير الفعل له ، يقول الأستاذ الجواري ؛ ((ومن قواعدهم العامة أنه لا يعمل النصب في الأسماء إلّا الأفعال ، وأسلوب النداء خلو من الفعل ، فكيف كان النصب ؟ وماذا أثر النصب ؟ وكيف يكون الخروج من هذا المأزق))[108] ، فهو يطرح المشكل من غير أن يجد حلاً ، والحل نجده عند سيبويه داني المأخذ واضح المسلك فالنداء يقع ضمن الإسناد الذي يعتمد الأداة ، وليس بنا حاجة بعد ذلك لتقدير الفعل[109] ، يقول سيبويه : ((صار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل))[110] ، ويقول ابن السراج : ((إنَّ قولك (يا) هو العمل بعينه ، وإنَّه فارق سائر الكلام))[111] لكن النحاة استقر عندهم وجوه تأليف الكلام في نوعين من الإسناد هما (إسناد الفعل) و (إسناد الاسم) . أمّا النداء فقد اختلفت كلمتهم فيه لأنَّه نوع جديد منه ، وهو الإسناد الذي يعتمدالأداة[112] ، يعضد ذلك رأي المستشرق برجشتراسر، يقول : ((ثمّة نوع ثالث من

الكلام مستقل بنفسه ولا يحتاج إلى غيره))[113] ، وقد سمّاه (أشباه الجمل) ، وهذا النوع من الإسناد يشمل عند سيبويه : (الحروف الخمسة ، وكم ، والنداء ، والنفي بـ (لا) ، والاستثناء)[114] ، وهذا كله يوضح لنا أنَّ ثمَّة نسق واضح لصور التركيب اللغوي في العربية ، وهذه الصور تعتمد نظرية (العامل) ، وإن أظهر أثر للعامل يتضح في الإعراب وتأليف الكلام وليس الإعراب وحده[115] .

أمّا الأستاذ الجواري فقد خلط بين الإعراب وصور التركيب ، فالرفع عنده علم الإسناد، وليس ذلك بشيء يعتمد ؛ لأن الرفع علمُ المسند إليه لا (الإسناد)[116] ، لأنَّ (الإسناد) لغة يراد به إضافة الشيء إلى الشيء ، وفي الاصطلاح هو نسبة أحد الجزأين إلى الآخر[117] ، فهو معنى عام متنوع منه الإسناد الخبري وهو ((ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه))[118]، ومنه الإسناد في النحو ((وهو عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه يحسن السكوت عليه))[119] ، ومنه الإسناد في الحديث وهو علم بأصول الحديث[120] ، ووفق هذا الذي ذكرت لم يجز لنا أن نقول : إن الرفع علم الإسناد ؛ لأن الإسناد مفهوم عام ومتنوع ولا يشترط في العربية الرفع في طرفيه ، لكن الأستاذ الجواري بني كلامه على أنَّ التراكيب في العربية نوعان : تركيب الجملة الفعلية وتركيب الجملة الاسمية ، وغاب عنه التركيب الذي يعتمد الأداة .

وفي فصل (الخفض) وجد أنَّ هذه التسمية خاصة بنحاة الكوفة ، أما البصريون فيقولون الجر[121] ، وقد اثبت البحث أنَّ مصطلح الخفض استعمل من قبل البصريين ، قال المبرِّد : ((حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها ... فعملها الخفض))[122] ، وقال ابن السراج : ((ويسمى الكسر جراً وخفضاً))[123] ، وقال الزجاجي في باب حروف الخفض : ((اعلم أنَّ الخفض لا يكون إلّا بالإضافة))[124] .

وقد اثبت الباحث سعيد الزبيدي أن مصطلحي (الخفض) و (الجر) وردا في نصوص العين للخليل[125] ، فالمصطلحان وضعهما الخليل بن أحمد ، وإنَّ معنى ، الخفض والجر واحد ، وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في مواضعات النحويين[126] .

والأمر الذي أنبه عليه أنَّ الأستاذ الجواري يعتمد أحوال الإعراب في تصنيف الأسماء، فهو يرى أن النصب علم المفعولية[127] ، وقد عدَّ التمييز والحال والاستثناء من المفاعيل[128] ، فاختلطت الأنواع وتاهت المعاني ، ثُمَّ أنَّنا لم نعلم أين نضع الاسم المنادى وفق كلامه ؟! ، لأننا نجد نوعين للاسم المنادى أحدهما مرفوع ، والآخر منصوب ، ولم يعالج الأستاذ الأمر ويبين حقيقة معناه ؟!

أمّا قوله بالمعنى السلبي فمصطلح مبهم ولا يوضح الحقيقة التي ننشدها ، وقد جعل منه تمييز المجرور نحو قولك : مررت بعشرين رجلا[129] ، ولا نعرف هل يدخل ضمنه تمييز المرفوع نحو قولهم : جاء عشرون رجلا ؟!

إن هذا التصنيف للأسماء محاولة للخروج على التقسيم العربي الموروث ويبعدنا عن حقيقة المسميات ومعانيها ، وهذا لون من التعقيد في النحو العربي ، فضلا عن ذلك فإن اعتماده حالات الإعراب في تصنيف الأبواب النحوية ليس حلا شافيا ، ولا نرى فيه تيسيرا، وقد كان عاب على النحويين أن يكون الإعراب جل ما في النحو وأكبر همهم[130] ، فهو يرى ان الإعراب لا ينظر فيه إلى المعنى ، وإن ما يتعلق بالتقديم أو التأخير أو ترتيب الألفاظ ترتيبا بعينه ، فليس من عمل النحو في شيء ، وإنما هو من عمل ما يسمى علم المعاني[131] ، ولا أرى الصواب فيما قاله ، فنظرة في كتاب سيبويه خاصة تبيّن للدارس خلاف ذلك ، فمن أمثلة عناية سيبويه بالمعنى الدلالي للأسلوب ما أورده سيبويه في باب التنازع ، فقد تقتضي القاعدة أحد الوجوه ، والمعنى يتطلب الوجه الآخر ، من ذلك قول امرئ القيس[132] :

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ من المال

فسيبويه في البيت الشعري يرى الرفع لـ (قليل) ، ((لأنَّه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى))[133] ، فسيبويه يعتمد غرض المتكلم في توجيه الرفع والنصب[134] ، وقد أوضح الدكتور محمد كاظم البكاء ((أن سيبويه يجعل (التنازع) من موارد (الاستغناء) وهو ترك

الشيء استغناء بشيء آخر))[35] ، فمن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى : ((وَالْحَافِظِينَفُرُوجَهُمْوَالْحَافِظَاتِوَالذَّاكِرِينَاللَّهَكَثِيراًوَالذَّاكِرَاتِ))(الأحزاب35)، ((فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه))[36] ، ومنه في العربية قول الشاعر[37] :

نحنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ ، والرأي مُخْتَلِفُ

أراد نحن بما عندنا راضون[38] ، فقد ((حذف خبر الاسم الذي لابُدَّ منه اكتفاءً بخبر الاسم الأخير))[39] قال سيبويه : ((وممّا يقوي ترك نحو هذا العلم للمخاطب))[40] ، فاتضح ان المخاطب يترك نحو هذه الأمثلة لعلمه به استغناءً ، وسيبويه هنا يضيف ((قيد (الاستغناء) إلى تحديد التنازع ليكون هو تشريك جملتين ممّا يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر بالواو بطريقة التقديم والتأخير والحذف والإضمار استغناء بإعمال الأول عن الآخر أو العكس))[41] ، لكن النحاة عرّفوا (التنازع) في ضوء مسألة (العامل) فأدى ذلك إلى غموض الموضوع وإنكاره على الرغم من وروده في القرآن الكريم والمأثور من كلام العرب[42] .

وهذا الذي وضحناه يؤكد خطأ قول الأستاذ الجواري : ((وليس بين النحاة من وافق أن يكون هذا الاسم الظاهر فاعلا لكلا الفعلين مع أنَّ ذلك هو سبيل المعنى وهو مؤداه))[43] .

والأمر الآخر الذي نؤكد عليه هو عناية سيبويه بغرض المتكلم وما أراد من معنى في توجيه التراكيب إعرابيا ، وبيان دلالته المرادة ، ثمَّ إنَّ العلامة الإعرابية مثلت عند سيبويه عنصرا من عناصر السياق اللغوي[44] ، ومن العناصر الأخرى الفاصلة الصوتية والوقف على الفعل كما هو الحال في توجيه النصب في قولهم : انتهِ خيراً لك ، يقول سيبويه : ((نصبته ؛ لأنَّك قد عرفت أنك إذا قلت له : (انته) . أنك تحمله على أمرٍ آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا إذاً الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمرٍ حين قال له : انته ، فصار بدلا من قوله : أئتِ خيراً لك ، وادخل فيما هو خيرٌ لك))[45] .

فدلّ (السياق اللغوي) أنَّ نصبه (خيراً) كان بفعل مضمر دلَّ عليه ما قبله وهو (انتهِ) ، ورفع (خير) بالاعتماد على الفاصلة الصوتية والوقف على الفعل انتهِ[46] . واهتمام سيبويه بالمعنى دفع الدكتور محمد سالم صالح إلى القول : ((إنَّ سيبويه يعد بحق رائد النظرية السياقية حيث طبق عملياً وبإحكام جميع عناصر هذه النظرية مع أدق تفاصيلها ، ولم يترك شيئاً مما عرفته الدراسات الاجتماعية الحديثة إلّا ومارسه تطبيقا في كتابه . ولا يؤدي ذلك بالطبع إلى إنكار فضل النظريات الحديثة في وضع الإطار النظري لنظرية متكاملة الجوانب))[47] .

فضلا عن ذلك فإنَّ سيبويه في الكتاب كان مهتما بمستويات التأليف فعرض لنا في أول أبواب الكتاب علامات الإعراب وربطها بالمعنى مبيناً الأوجه الإعرابية مقوماً لها من خلال عرضه لأساليب الكلام وكيف أنها تتفاضل في أحوال تأليف الكلام وذلك يتمثل في التقديم والتأخير ، والحذف والذكر والفصل والوصل مما له علاقة بنظرية العامل[48] ، وفي هدي أحوال الكلام نتعرف على نوع آخر من أنواع السياق* وهو ما يعرف بسياق الموقف ((مُمثَّلاً في علم المخاطب بغرض المتكلم وموضوع الكلام))[49] ، فمن أمثلة اعتماده على غرض المتكلم في توجيه الرفع والنصب ، رفعه (جسم البغال) في قوله حسان بن ثابت[50] :

لا بأس بالقوم من طولٍ ومن عظمٍ جسمُ البغالِ وأحلام العصافيرِ

فرفع (جسم البغال) ، لأنَّه ((لم يرد أن يجعله شتماً ، ولكنه أراد أن يُعدِّد صفاتهم ويفسرها ، فكأنَّه قال : أما أجسامهم فكذا وأما أحلامهم فكذا))[51] ، فعظم الأجسام ليس بشتم ولا ذم ، ((وإنما ذمَّهم بأنَّهم ليس لهم من الأحلام ما يشاكل عظم أجسامهم))[52] .

ومن الأمثلة الأخرى تعليله حذف الفعل بكثرة استعمالهم ، وعلّة (كثرة الاستعمال) من العلل الدلالية إذ تؤدي إلى علم المخاطب بالمعنى ووضوح الدلالة لديه[53] .

وليس غرض البحث الوقوف على جهد سيبويه في اهتمامه بالمعنى فقد كفتنا الدراسات ذلك[154] ، وإنّما أردت أن أبيِّنَ خطأ ما قيل بحق سيبويه خاصة وعلمائنا عامة ؛ وليس ذلك إلّا لأنه لم يقف على حقيقة ما تركه سيبويه ، ولم يقدر قيمة هذا الموروث ، فإذا رجعنا إلى كتاب (نحو التيسير) ننظر فيه وجدناه يعتمد على حالات الإعراب من رفع ونصب وغيره، بل إنَّ الكتاب يقوم على هذه الأحوال الإعرابية وعليها يتم تصنيف الكلم في العربية مما جانب الصواب فيه .

وممّا يؤخذ على الأستاذ الجواري رأيه أنَّ ((نحاة العربية لم يترسموا تركيب القرآن أو ينحوا نحوه فيجعلون أساساً لنحوهم ومحوراً يديرونه عليه))[155] ، فقد ثبت ((أنَّ الاعتماد في الاستقراء كان القرآن والشعر معا))[156] ، علاوة على ذلك نجد أنَّ سيبويه يعتمد القرآن الكريم أولا ثم المأثور من كلام العرب وأمثالهم وشعرهم في تحديد المستوى البلاغي، وليس هذا فحسب ، وإنما نجده يعتمد القرآن في تدبر الوجوه والفروق والتفاضل بينهما[157] ، من ذلك اختياره الرفع محتجا بالقرآن : ((والرفع في هذا أعرف ... وممّا جاء في الرفع قوله تعالى ((وَيَوْمَالْقِيَامَةِتَرَىالَّذِينَكَذَبُواْعَلَىاللَّهِوُجُوهُهُممُّسْوَدَّةٌ))(الزمر60)[158].

وقال سيبويه في باب ما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم : ((ومثلُ ذلك قولُه جل ثناؤه: ((وَأَمَّاثَمُودُفَهَدَيْنَاهُمْ))(فصلت17). وإنما حَسُنَ أن يُبنى الفعل على الاسم حيث كان مُعملاً في المُضمَرِ وشغَلْتَه به ، ولولا ذلك لم يحسُنْ ؛ لأنك تشغَلْه بشيء ... وقد قرأ بعضُهم: ((وأما ثمودَ فهديناهُمْ))[159] . وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على الرفع والنصب ، قال بِشرُ بنُ أبي خازِم[160] :

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مرٍ فألفاهُم القومُ رَوْبَى نِياما

ومنه قول ذي الرمة [161]

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بينَ وصليكِ جازِرُ

فالنصب عربيٌّ كثيرٌ ، والرفع أجود))[162] .

ووافق الفراء سيبويه في ما ذكرت ، قال الفراء : ((وكان الحسن يقرأ : ((وأمَّا ثمودَ فهديناهُمْ)) بنصبٍ ، وهو وجه ، والرفع أجود منه))[163] .

فتعرف مما ذكرت أن الحُجَّة في المسائل النحويَّة القرآن الكريم وقراءاته ، وما وجدنا في ذلك اختلاف بين بصريّ وكوفيَّ .

وقد ظهر للبحث أن أول من تجاوزت شواهده القرآنية الشواهد الشعرية هو أبو جعفر النحاس (338هـ) في كتابه (شرح القصائد التسع)، إذ بلغت شواهده القرآنية من الآيات وقراءاتها (ستة وثلاثمائة شاهد) في مقابل (خمسة وستون ومائتا شاهد شعري) ، وهذا الأمر ليس حصراً على النحاس ، فالأمر ذاته نجده عند الزجاجيّ (340هـ) في كتابه (حروف المعاني) والرماني (384هـ) في كتابه (معاني الحروف) . أمّا ابن هشام فقد تجاوز الحد في اعتماده الشواهد القرآنية فقد بلغت شواهده القرآنية في كتابه (مغني اللبيب) ثمانية وستين وثمانمائة وألفي شاهد في مقابل ثلاثة ومائتين وألف شاهد شعري[164]، وهذا كلُّه ينفي الادعاء بأنَّ القرآن الكريم لم يعتمد في التقعيد النحوي .

علاوة على ذلك فإنَّ النحويين كانوا على وعي كامل بقيمة القرآن الكريم فهذا الفراء يقول : ((والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))[165] ، وهذه الحقيقة ماثلة عند النحويين وعلماء العربية ، لأنَّ النحو في أساس نشأته وليد التفكير في قراءة القرآن[166] ، علاوة على ما ذكرت فالباحث يجد أنَّ النحويين الأوائل في غالبهم قرّاء بدءاً بالدؤلي مروراً بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء وصولاً إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي[167] ، واهتمام النحويين بالقرآن الكريم معروف مشهود ولا نملك دليلاً يخالف هذه الحقيقة .

وفي ختام البحث لابُدَّ أن أشير إلى قضية تتعلق بعلامات الإعراب ، فقد رفض الأستاذ الجواري أن تكون الحروف مثل الألف والواو والياء إشباعا للفتحة والضمة والكسرة ، وقال : ((هذا المذهب كان يكون سائغاً مقبولا لولا أنَّ علامة الرفع في المثنى هي الألف وهي لا تندرج ولا تنتظم في هذا الذي قالوا به وذهبوا إليه))[168] ، وهذا الرفض لا أساس له، وقد أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة أن الألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة ، ولم تُنكر هذه الحقيقة[169] ، ممّا يؤكد صدق ما قاله سيبويه : ((وإنما الحركات من الألف والياء والواو))[170] ، وقول ابن جني : ((إن

الحركات أبعاض حروف المدّ واللين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاثة ، وهي الفتحة والكسرة والضمة ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو))[171] .

أمّا ما يتعلق بإعراب المثنى فقد نابت الألف عن الضمة[172] ، والنيابة ظاهرة في العربية والظاهرة موجودة ولا غبار عليها.

وبعد هذه الرحلة نرى أنه ليس من التيسير التخفيف من قواعد الإعراب ، أو إلغاءالأقسام والفروع[173] ، لأنَّ فقه العربية يقوم على فهم تراثنا اللغوي أولاً ، فنبدأ من حيث انتهى سيبويه في كتابه لان كتاب سيبويه وكما اثبتت الدراسات أفضل ما ألف في النحو العربي من الناحية التعليميّة[174]، ثم نوصل بين القديم والحديث لنقدم لدارس العربية علماً سليماً نحافظ به على الانجاز الحضاري في الكتاب لأنَّه يمثل جهود الرعيل الأول من النحاة العرب وقد حفظت به أساليب العربية واستوفيت أحكام النحو ، ولهذا يصدق قول العلماء فيمن لم يقرأ كتاب سيبويه بأنَّه لا يعرف شيئاً ، ثم إننا للنهوض بالعربية علينا أن نُعدَّ أساتذة ملمين بمادتهم العلمية متمكنين منها فإذا ما تناولوا موضوعاً نحوياً قاموا بعرض الموضوع من أول كتاب نحوي إلى آخر دراسة علمية تتناول الموضوع ، فالإلمام بالمادة العلمية والإحاطة بها هي السبيل لتيسير النحو ، لكنَّ ما نقع فيه أن المهتمين بتدريس النحو العربي خاصة ما زالوا يدرسون النحو العربي في كتاب (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) وهذا الكتاب فيه ما فيه من الأخطاء والمآخذ التي رصدها الدارسون المحدثون[175] ، وليس كُلُّ معني بالنحو العربي على إطلاع ودراية بالأمر ، ونحونا العربي لا يمثله (شرح ابن عقيل) وحده . فضلا عن ذلك فليس من التيسير أن نختزل الموضوعات أو نغير المسميات، لأنَّ هذا لون من التعسير ولا تيسير فيه .

اللهم وفقنا لخدمة لغة القرآن الكريم ، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب .

(i) ينظر : لسان العرب مادة (يسر) 446/15 - 447
(ii) ينظر : نحو التيسير : 15
(iii) ينظر : العربية وعلم اللغة البنيوي : 83
(iv) الدراسات اللغوية : 155
(v) ينظر : البحث النحوي : 305 - 306
(vi) ، (7) البلاغة العصرية : 54

(viii) ينظر : م.ن : 55
(ix) ينظر : المستشرقون والمناهج اللغويّة : 110 - 111
(x) ينظر : علم اللغة العام : 282
(xi) ينظر : م.ن : 283
(xii) ينظر : تأملات في اللغة النحو : 173
(xiii) ينظر : علم اللغة العام : 285
(xiv) ينظر : المستشرقون والمناهج اللغوية : 115 - 118
(xv) ينظر : صفحة 202 وما بعدها
(xvi) ينظر : نظريات في اللغة : 133
(xvii) ينظر : العربية : 14 - 15
(xviii) ينظر : فصول في فقه العربية : 371 - 395 ، في ردِّه على من أنكر الإعراب
(xix) اللغة العربية في رحاب القرآن الكريم : 160
(xx) اللغة العربية واللسانيات المعاصرة : 39
(xxi) ينظر : إحياء النحو ، المقدمة أ
(xxii) ينظر : م.ن : 37 وما بعدها
(xxiii) ينظر : م.ن 17و20
(xxiv) ينظر : النكت : 145/1
(xxv) ينظر : علم اللغة بين القديم والحديث : 279
(xxvi) ينظر : احياء النحو : 41
(xxvii)المفصل : 18
(xxviii) البحث النحوي : 285
(xxix) ينظر : احياء النحو : 110

([xxx]) ينظر : م.ن : 112
([xxxi]) ينظر : م.ن : 115 - 118
([xxxii]) معاني النحو : 256/3
([xxxiii]) ينظر : ظاهرة التنوين في العربية الاصول والوظيفة : 230
([xxxiv]) ينظر : ظاهرة الممنوع من الصرف في العربية : 48
([xxxv]) ينظر : ظاهرة التنوين في العربية : 234 - 235
([xxxvi]) ينظر : اللغة وعلم اللغة البنيوي : 268 ، والرد على النحاة : 78
([xxxvii]) ينظر : النحو الجديد : 79
([xxxviii]) ينظر : محاولات حديثة : 117
([xxxix]) ينظر : البحث النحوي في العراق : 287
([xl]) احياء النحو : 183
([xli]) ينظر : البحث النحوي في العراق : 290
([xlii]) ينظر : الدراسات اللغوية في العراق : 149 - 150
([xliii]) ينظر : نحو التيسير : 7
([xliv]) ينظر : م.ن : 8
([xlv])م.ن : 64
([xlvi]) ينظر : م.ن : 65
([xlvii]) ينظر : النحو العربي ، نقد بناء : 127
([xlviii]) ينظر : نظرية النحو القرآني ، وكتابه سيبويه والقراءات : 250
([xlix]) ينظر : القرآن وأثره في الدراسات النحوية : 347
([l]) ينظر : نحو التيسير : 49
([li]) ينظر : محاولات حديثة 263 - 363 ، وهو رأي الباحث قاسم عبد الرضا كاصد
([lii]) ينظر : البحث النحوي : 293 - 294 ، وهو رأي الباحث (مكي نومان)
([liii]) ينظر : في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : 98
([liv]) ينظر : نحو التيسير : 47
([lv]) ينظر : م.ن : 48

([56])، (57) ينظر : م.ن : 49
([lviii])نحو التيسير : 41
([lix]) م.ن : 46
([lx]) م.ن : 49
([lxi]) م.ن : 49
([lxii]) ينظر : محاولات حديثة : 362 - 363
([lxiii]) ينظر : نحو التيسير : 74
([lxiv]) ينظر : م.ن : 83 - 88
([lxv]) ينظر : نحو التيسير : 97 - 101
([lxvi]) م.ن : 58
([lxvii])ينظر : م.ن : 58
(68) تاريخ ابن عساكر 8 / 190 ، وينظر : سلسلة الاحاديث الضعيفة للاباني 952 .
(69) الكامل في اللغة والادب 1 / 197 .
(70) ينظر : العربية في رحاب القرآن الكريم 134 .

- ينظر على سبيل المثال كتاب المفصل للزمخشري فهو يفتخر بان جعله الله من علماء العربية وجبله على الغضب للعرب ، ولا يخفى على احد ا نابا القاسم محمود بن عمر من خوارزم .

(71) نحو التيسير 54 .
(72) الديوان 386 ورواية الديوان مجرف بدل (مجلف) .
(73) ينظر : الدراسات اللغوية والنحوية في قراءات عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي 21 .
(74) م . ن : 22 .
(75)معاني القرآن للفراء : 105/1
(76)الديوان : 29 ، وينظر : الكتاب : 104/1 ، وفيهما برواية النازلون .
(77) ينظر : معاني القرآن للفراء : 105/1 ، ولم ينسب ، وينظر : معجم شواهد العربية: 426
(78) ينظر : معاني القرآن : 106/1
(79) م . ن : 105/1
(80) ينظر : م.ن : 106/1
(81) ينظر : مختصر شواذ القرآن : 16و 68
(82) ينظر : الدراسات اللغوية والنحوية : 22
(83) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : 207
(84) الكتاب : 31/1 . وينظر : شرح ابيات سيبويه للأعلم : 44/1 وما بعدها ، فقد حكم الاعلم على قبح وسخف بيت الفرزدق : (وما مثله في الناس إلّا مملكاأبو أمّه حيّ أبوه يقاربه) ، وذلك لأنّه وضع اللفظ في غير موضعه .
(85) ينظر : الدلالة والتقعيد النحوي : 395

(86) ينظر : منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : 214
(87)الكتاب : 255/1
(88) ينظر : الكتاب : 85/1 ، وينظر في تخريجه المقتضب 4 / 252 ، وتخليص الشواهد 281 ، ومغني اللبيب 1 / 398 .
(89) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : 380
(90) شرح كتاب سيبويه 1 / 380 .
(91) ينظر : كتاب سيبويه 214 – 215 .
(92) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 219/1 ، وما بعدها .
(93) نحو التيسير 12 – 13 .
(94) الكتاب : 74/1
(95) ينظر : منهج كتاب سيبويه : 214
(96) الكتاب : 155/1
(97) ينظر : الدلالة والتقعيد النحوي : 273
(98) الكتاب : 150/1 - 151 ، وينظر : الكتاب : 402/1
(99) معاني القرآن : 14/1
(100) م . ن 3 / 123 .
(101)الرجز لم يعرف قائله ينظر في تخريجه الخصائص 2 / 431 ، والنكت 1 / 544، والمغني 2 / 480 .
(102)معاني القرآن : 14/1
(103) اعراب القرآن : 219/4
(104) الديوان : 269 ، وينظر : معاني القرآن للفراء : 123/3 ، واعراب القرآن للنحاس: 219/4
(105)نحو التيسير : 58
(106) م.ن : 21
(107)ينظر : منهج كتاب سيبويه : 134 - 135
(108) نحو التيسير : 46
(109) ينظر : منهج كتاب سيبويه : 91
(110) الكتاب : 291/1
(111) الاصول : 405/2
(112) ينظر : منهج كتاب سيبويه : 91
(113) التطور النحوي : 81 و 83
(114) ينظر : منهج كتاب سيبويه : 132
(115) ينظر : م . ن : 222 - 229
(116) ينظر : نحو التيسير : 49
(117) ينظر : التعريفات : 27
(118) م . ن : 27
(119) م . ن : 27
(120) ينظر : الوافي : 294
(121) ينظر : نحو التيسير : 96
(122) المقتضب : 38/2
(123) الاصول في النحو : 38/1
(124) الجمل في النحو : 60
(125) ينظر : العين 3 / 185 ، 103/3
(126) ينظر : مصطلحات ليست كوفية : 50
(127) ينظر : نحو التيسير : 69
(128) ينظر : م.ن : 85
(129) ينظر : م . ن : 88
(130) ينظر : م.ن : 32
(131) ينظر : م.ن : 21
(132) الديوان : 139
(133) الكتاب : 79/1
(134) ينظر : الدلالة والتقعيد النحوي : 410.
(135) ينظر : منهج كتاب سيبويه : 48
(136) ينظر : الكتاب : 74/2
(137) البيت نسب إلى قيس بن الخطيم ، وليس له ، بل هو من أبيات لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي ، ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه : 212/1
(138) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 212/1
(139) م.ن : 213/1
(140) الكتاب : 74/1
(141) منهج كتاب سيبويه : 48
(142) ينظر : م.ن : 49
(143) نحو التيسير : 44

(44[1]) ينظر : الدلالة والتقعيد النحوي: 390
(45[1]) الكتاب : 283/1 - 284
(46[1]) ينظر : الدلالة والتقعيد النحوي : 370
(47[1]) م.ن : 443
(48[1]) ينظر : منهج كتاب سيبويه : 222 - 229
* سبق أن تمَّ ذكر السياق اللغوي ص ( )
(49[1]) الدلالة والتقعيد النحوي : 370 - 371
(50[1]) الديوان : 478
(51[1]) الكتاب : 74/2
(52[1]) شرح كتاب سيبويه 2 / 402 .
(53[1]) ينظر : الدلالة والتقعيد النحوي : 411
(54[1]) ينظر : م.ن : 368 وما بعدها ، ومنهج كتاب سيبويه : 224 - 225
(55[1]) نحو التيسير 12 – 13 .
(56[1]) الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه : 106
(57[1]) ينظر :منهج كتاب سيبويه : 214
(58[1]) الكتاب : 155/1
(59[1]) ينظر : معاني القرآن للفراء : 14/3 والرفع قراءة عاصم وأهل المدينة والاعمش والنصب قرأ بها الحسن وهي منسوبة للحضرمي ، ينظر : اعراب القرآن للنحاس : 39/4
(60[1]) الديوان : 190
(161) الديوان : 119 .
(62[1]) الكتاب : 81/1 – 82 .
(63[1]) معاني القرآن للفراء : 14/3
(64[1]) ينظر : البحث النحوي في بحوث الجامعيين : 128
(65[1]) معاني القرأن للفراء : 14/1
(66[1]) ينظر : الدراسات اللغوية والنحوية في قراءات عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي 136 ، وينظر : مدرسة الكوفة : 20
(1[lxvii]) ينظر : أثر القرآن والقراءات في النحو العربي 194 - 245 ، الدراسات اللغوية والنحوية في قراءات عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي 135
(68[1]) نحو التيسير : 112
(69[1]) ينظر : أصوات العربية بين التحول والثبات : 19
(70[1]) الكتاب : 252/2
(71[1]) سر صناعة الاعراب : 33/1
(72[1]) ينظر : الصوائت والمعنى في العربية : 60
(73[1]) ينظر : نحو التيسير : 138
(74[1]) ينظر : منهج كتاب سيبويه : 455
(75[1]) ينظر : ابن عقيل في شرحه بحث للدكتور حازم سليمان الحلي بحث نشر في مجلة كلية الفقه ع1 لسنة 1979 ، وملاحظات على الألفية بشرح ابن عقيل بحث للدكتور عبد الحسين الفتلي نشر في مجلة جامعة صدام للعلوم الاسلامية ع1 لسنة 1993 ، ورؤية نقدية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بحث للدكتور نبهان ياسين نشر في مجلة آداب المستنصرية ع26 لسنة 1995 .

المصادر والمراجع :

1 – الكتب المطبوعة :

- اثر القران والقراءات في النحو العربي – الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي – دار الكتب الثقافية – الكويت – ط1 ، 1978 م .
- احياء النحو – ابراهيم مصطفى ، مط : دار الافاق العربية – القاهرة – 2002 م .
- اعراب القران – ابو جعفر النحاس (ت 338 هـ) ، تح : عبد المنعم خليل ابراهيم ، مط : دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 2001 م
- اصوات العربية بين التحول والثبات – د. حسام سعيد النعيمي ، مط : بيت الحكمة – بغداد 1989 م .
- الاصول في النحو – ابن السراج (316 هـ) ، تح : د . عبد الحسين الفتلي – بغداد 1973 م .
- البلاغة العصرية واللغة العربية – سلامة موسى ، مط العصرية – مصر – ط2 ، 1952 م .
- تاريخ ابن عساكر ابو القاسم ابن علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر ، مط : دار الفكر – دمشق ، ط2 ، 1984 م .
- تاملات في اللغة والنحو – محمد عزيز – الدار البيضاء للكتاب – ليبيا ، 1980 م .
- التطور النحوي للغة العربية – برجشتراسر – تعليق وتصحيح – د . رمضان عبد التواب – مط نجد – القاهرة ، 1982 م .
- التعريفات – السيد الشريف ابي الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت 816 هـ) وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، مط : دار الكتب العلمية – بيروت – ط2 ، 2003 م .
- الجمل في النحو – الزجاجي (ت 340 هـ)، تح : ابن ابي شنب ، ط2 ، باريس 1957 م .
- الدراسات اللغوية في العراق – د. عبد الجبار جعفر القزاز ، دار الرشيد – بغداد – 1981 م .
- الدراسات اللغوية والنحوية في قراءات عبد الله بن ابي إسحاق الحضرمي– د.علي جابر المنصوري– مط:الجامعة– بغداد– ط1، 1990 م.
- الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه – د. محمد سالم صالح ، مط : دار غريب – القاهرة 2008 م .
- ديوان امرى القيس ، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي مط ثامن الحجج ، ط1 – 1425 هـ .
- ديوان بشر بن ابي خازم – تح : د. عزة حسن ، مط : الترقي – دمشق 1960 م .
- ديوان حسان بن ثابت – تح ، د. سيد حنفي حسنين ، مط الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1974 م .
- ديوان ذي الرمة : قدم له وشرحه احمد حسن بسج ، مط : دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 1995 م .

- ديوان الراعي النميري جمعه وحققه راينهرت فايبرت نشر فراتس شتاينر – بيروت، ط1 ، 1980 م .
- ديوان شعر الخرنق بنت بدر بن هفان ، تح : د. حسين نصار ، دار الكتب المصرية – القاهرة 1969 م .
- ديوان عمرو بن ابي ربيعة : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978 م .
- ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه علي فاعور ، مط : دار الكتب العلمية ، 1986 م .
- الرد على النحاة – ابن مضاء القرطبي – تح : د. شوقي ضيف ، مط : دار المعارف – مصر ، ط2 ، 1982 م .
- سر صناعة الاعراب – ابو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تح محمد حسن محمد واحمد رشدي شحاته ن مط : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 2000 م .
- سيبويه والقراءات – د. احمد مكي الانصاري – مط : دار المعارف – مصر – 1972 م .
- سلسلة الاحاديث الضعيفة – محمد ناصر الدين الالباني ، مط : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض ، ط1 ، 2004 م .
- شرح ابيات سيبويه – ابو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت 476 هـ) قدم له وخرج شواهده د. عدنان محمد آل طعمة ، مط : مؤسسة البلاغ – بيروت ، ط1 – 1999 م .
- شرح كتاب سيبويه – ابو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) ، تح : احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، مط : دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 2008 م .
- العربية – يوهان فاك – ترجمة : د. رمضان عبد التواب – مط : مكتبة الخانجي مصر ، 1980 م .
- العربية وعلم اللغة البنيوي – د. حلمي خليل ، دار المعارف – الاسكندرية1986 م .
- علم اللغة بين القديم والحديث – د. عبد الغفار حامد هلال ، مط : الجبلاوي – مصر ، ط2 ، 1986 م .
- علم اللغة العام – د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط3 ، 1980 م .
- فصول في فقه العربية – د. رمضان عبد التواب – دار الرفاعي ، ط2 ، 1983 م .
- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث – د. نعمة رحيم العزاوي ، مط : دار الشؤون الثقافية – بغداد 1995 م .
- القران الكريم واثره في الدراسات النحوية – د. عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف – مصر – 1965 م .
- الكامل في اللغة والادب – ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) ، تح : د. عبد الحميد هنداوي ، مط : دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 ، 1999 م .
- الكتاب – سيبويه ، تح : د. عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب – بيروت ، ط3 – 1988 م .
- لسان العرب – ابن منظور (711 هـ) ، تصحيح : امين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي ، مط : دار احياء التراث – بيروت – ط3 ، 1986 م .
- اللغة العربية في رحاب القران الكريم – د. عبد العال سالم مكرم ، مط : عالم الكتب – ط1 1995 م .
- مختصر في شواذ القران – ابن خالوية (370 هـ) – تح : برجشتراسر ، 1934 م
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو – د. مهدي المخزومي مط : الخانجي – القاهرة – ط2 1958 م .
- المستشرقون والمناهج اللغوية – د. اسماعيل احمد عمايرة ، مط : دار حنين – عمان – الاردن ، 1992 م .
- مصطلحات ليست كوفيّة : سعيد جاسم الزبيدي ، دار اسامة للنشر ، 1998 م .
- معاني القران – ابو زكريا الفراء (207 هـ) ، تح ج1 : احمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار و ج3 : د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي والاستاذ علي النجدي ، مط : دار السرور .
- معاني النحو – د. فاضل السامرائي – مط : دار الفكر – الاردن – ط2 – 2003 م .
- معجم شواهد العربية – د.عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط3 ، 2002 م .
- المقتضب – ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت .
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي – د. محمد كاظم البكاء مط : دار الشؤون الثقافية – بغداد ، ط1– 1989 م.
- نحو التيسير – د. احمد عبد الستار الجواري ، مط : المؤسسة العربية للدراسات – بيروت 2006 م .
- الوافي – الشيخ عبد الله البستاني ، مكتبة لبنان ، 1980 م .

2 – الرسائل الجامعية :

- البحث النحوي في بحوث الجامعيين العراقيين في المجلات العراقية في ما بين عامي (1968 و1998) سهى كناوي حسن رسالة دكتوراة / كلية التربية / جامعة بغداد ، 2002 م .
- البحث النحوي في العراق في الكتب والرسائل الجامعية (1968 – 1994) – مكي نومان مظلوم – رسالة دكتوراة – كلية الآداب – جامعة بغداد ، 1997 م .
- محاولات حديثة في تيسير النحو العربي (دراسة وتقويم)– قاسم عبد الرضا كاصد–رسالة ماجستير– كلية الآداب– جامعة البصرة، 1984م .

3 – البحوث الجامعية :

- ابن عقيل في شرحه – د. حازم سليمان الحلي ، مجلة كلية الفقه ع1 لسنة 1979 م
- رؤية نقدية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – د. نبهان ياسين ، مجلة آداب المستنصرية ع26 لسنة 1995م .
- ملاحظات على الالفية بشرح ابن عقيل – د. عبد الحسين الفتلي ، مجلة جامعة صدام للعلوم الاسلامية ، ع1 لسنة 1993 م .
- ظاهرة التنوين في العربية الاصول والنظرية – د. غالب فاضل المطلبي ، ع2 لسنة 1995 م .
- ظاهرة الممنوع من الصرف في العربية – د. غالب فاضل المطلبي و د. مالك يوسف المطلبي ، ع3 لسنة 1994م .
- اللغة العربية واللسانيات المعاصرة – مجيد الماشطة ، مجلة اقلام – بغداد عدد 5 لسنة 1987م

ملحوظة :

1. الرمز(م.ن) يراد به المصدر نفسه أو المرجع نفسه.
2. اثبت في عنوان البحث (وقفه في) لقول عنترة:

فوقفت فيها ناقتي فكأنها فدن لأقضي حاجة المتلوم الديوان131

وقول النابغة الذبياني : وقفت فيها أصيلا كي أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد

شرح القصائد المشهورات للنحاس2|158